

## آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال إيجابية على الرغم من الاضطرابات التجارية

منذ ذلك الحين، تعافت أسعار الأصول، ووصلت المؤشرات الرئيسية إلى مستويات عالية جديدة، مع استبعاد السيناريوهات الأسوأ للحرب التجارية وتجدد العوامل الداعمة للنمو المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، كما ظلت أرباح الشركات قوية. ونتيجة لذلك، استقرت توقعات النمو، بل وشهدت بعض التعافي. ومن المتوقع الآن أن تنمو مجموعة الاقتصادات المتقدمة، التي تمثل 40% من الاقتصاد العالمي، بنسبة 1.5% هذا العام، من مستوى منخفض يبلغ 1.4%. والأهم من ذلك أن توقعات النمو للاقتصادات النامية ارتفعت إلى 4.1%، بعد تراجعها بمقدار 0.5 نقطة إلى 3.7%، لتعوض معظم الخسائر السابقة. وبالتالي، فإن توقعات تعافي النمو في مجموعتي الاقتصادات المتقدمة والنامية تساهم في تحسين آفاق نمو الاقتصاد العالمي، والذي من المتوقع أن يبلغ 3%.

من وجهة نظرنا، على الرغم من التحديات التي يفرضها ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية الأمريكية، فإن الاقتصاد العالمي سيظل صامداً إلى حد كبير في مواجهة حالة عدم اليقين والاضطرابات في تدفقات التجارة العالمية. وفي هذه المقالة، سنناقش العاملين الرئيسيين اللذين يدعمان وجهة نظرنا بشأن تحسن التوقعات الاقتصادية العالمية.

أولاً، اختتمت الإدارة الأمريكية جولة أولى من المفاوضات، مما ساعد على تخفيف عدم اليقين واستبعاد السيناريوهات السلبية الأكثر تطرفاً، فقد تحول موقف الرئيس ترامب المتعنت نحو البراغمانية مع التوصل إلى اتفاقيات مع المملكة المتحدة واليابان وإندونيسيا وفيتنام والفلبين والاتحاد الأوروبي، من بين دول أخرى، مما ضيق نطاق معدلات التعريفات الجمركية المحتملة لبقية العالم. علاوة على ذلك، حتى مع تزايد الحمائية في الولايات المتحدة، تواصل بقية دول العالم بقدر كبير التحرك في الاتجاه المعاكس. من الاتحاد الأوروبي إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، لا تزال معظم الاقتصادات الكبرى تعتبر التجارة أساسية لنماذج نموها، وتسعى بنشاط إلى تحقيق تكامل أعمق من خلال إبرام اتفاقيات تجارية جديدة أو تعزيز الاتفاقيات القائمة. حتى مع تأقلم العالم مع تزايد الحمائية في الولايات المتحدة، تحسنت توقعات التجارة العالمية، مما ساهم في التنبؤ بسيناريو نمو أقل تشاؤماً.

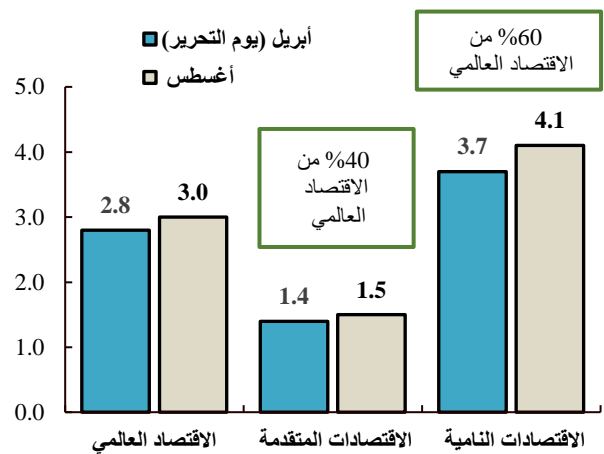
ثانياً، ستساهم دورات تخفيف السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية الرئيسية في تحسين الأوضاع المالية العامة واستقرار الاقتصاد العالمي، فقد سمح ضبط التضخم من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي،

في بداية العام، أشارت التوقعات العالمية إلى نمو اقتصادي مطرد، وذلك على خلفية من التفاؤل الحذر. وشملت العوامل المواثية دورات خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الرئيسية، ومرونة معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي، والانتعاش الدوري في الصين ومنطقة اليورو، والمعنويات الإيجابية لدى المستثمرين بشكل عام. وكان من المتوقع في البداية أن يظل النمو في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية دون تغيير مقارنة بالعام الماضي، مما يؤدي إلى توسع الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3%.

ولكن الأجواء المتفائلة بدأت تتغير مع شروع الإدارة الأميركية الجديدة في تنفيذ أجندة جريئة لتغيير السياسات، وما ترتب على ذلك من عواقب كاسحة على مشهد الاقتصاد الكلي العالمي. ففي الثاني من أبريل، وهو اليوم الذي بات يُعرف بـ "يوم التحرير"، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن تعريفات جمركية شاملة، تضمنت فرض رسوم أساسية بنسبة 10% على جميع الواردات، وبمعدلات أعلى على بلدان مختارة. وكان رد فعل الأسواق المالية حاداً على هذه الإعلانات، مع تراجع الأسهم العالمية بسبب المخاوف من اندلاع حروب تجارية أوسع وأعمق، فضلاً عن طمس مصداقية السياسات. ثم ركزت التوقعات على احتمالات حدوث ركود عالمي. وفي أسوأ مستوياتها، تراجعت توقعات نمو الاقتصاد العالمي من ذروتها الأخيرة بمقدار 0.5 نقطة مئوية إلى 2.8%، وهو انخفاض كبير خلال فترة زمنية قصيرة جداً.

### توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج الإجمالي لعام 2025

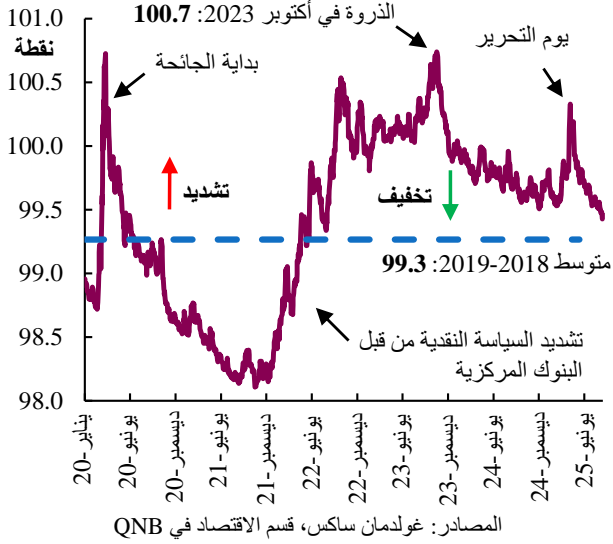
(%، على أساس سنوي)



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، قسم الاقتصاد في QNB

## الأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة

(المؤشر الرئيسي، مستوى 100: المتوسط على المدى الطويل)



وهما أهم بنكين مركزيين في الاقتصادات المتقدمة، ببدء دورات خفض أسعار الفائدة. في الولايات المتحدة، من المقرر أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 125 نقطة أساس خلال العام المقبل، بينما قد يُجري البنك المركزي الأوروبي تخفيضاً إضافياً، ليصل سعر الفائدة المرجعي إلى 1.75%. وشهدت أسواق الأسهم تعافياً ملحوظاً مدعوماً بأرباح الشركات القوية، بينما تضيق هوامش الائتمان للشركات، مما يشير إلى تحسن معنويات السوق وسهولة حصول الشركات على الائتمان. يقدم مؤشر الأوضاع المالية ملخصاً قيماً للحالة العامة للأسواق، ويشير إلى أن تحسن الأوضاع يقلل من تكاليف الاقتراض للأسر والشركات، مما يدعم الاستهلاك والاستثمار.

بشكل عام، تدهورت التوقعات العالمية بشكل حاد في البداية بعد الإعلان عن التعريفات الجمركية الأمريكية، لكن التشاؤم تلاشى تدريجياً بفضل تعزيز آفاق التجارة الدولية وتحسن الأوضاع المالية التي تدعم الاستهلاك والاستثمار، مما أدى إلى تحسن واسع النطاق في الأداء المتوقع عبر الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية.

## فريق QNB الاقتصادي

**عائشة خالد آل ثاني**  
مسؤول أول – قسم الاقتصاد  
+974-4453-4647

**بيرنابي لوبيز مارتين\***  
مدير أول – قسم الاقتصاد  
+974-4453-4643

**لوبيز بينتو**  
نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد  
+974-4453-4642  
\*المؤلف المراسل

**إخلاء مسؤولية:** تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يُؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.